

تدعو منظمات المجتمع المدني تونس إلى رفع جميع القيود المفروضة على الفضاء المدني والمؤسسات المستقلة ، واستعادة سيادة القانون.

أكثر من 100 منظمة مجتمع مدني تدعم البيان الذي يدعو إلى إنهاء القيود في تونس.

نحن، منظمات المجتمع المدني المذكورة أدناه التي تعمل في مناطق مختلفة حول العالم، نتضامن مع الشعب التونسي ونعرب عن قلق بالغ إزاء استمرار تآكل الفضاء المدني والحقوق الأساسية في تونس. وفي خضم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، اتخذ الرئيس قيس سعيد قرارات أحادية الجانب لتعزيز سلطته ويواصل إسكات أولئك الذين يتحدثون عن تراجع الحريات المدنية. ونحدد أدناه بعض القيود المفروضة على الحريات الأساسية الرامية إلى العدول عن المكاسب الديمقراطية التي تحققت بعد احتجاجات عام 2011 والانتقال السياسي، وندعو الرئيس سعيد والمجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات المناسبة للتشاور مع المجتمع المدني وعامة الجمهور ورفع كافة القيود المفروضة حالياً.

حل المجلس الأعلى للقضاء والتعدي على سيادة القانون

في 7 شباط/فبراير 2022 أعلن الرئيس سعيد عن حل المجلس الأعلى للقضاء بموجب مرسوم، واستبداله بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء. والمجلس الأعلى للقضاء هو هيئة مكلفة بضمان حسن سير العدالة واستقلالية السلطات القضائية، وكان مكلفاً بتعيين الأشخاص لمعظم المناصب القضائية. وفي وقت الإعلان، كانت **مباني** المجلس الأعلى للقضاء مطوّقة بقوات الأمن الداخلي، مما منع أعضائه من دخول المبنى. وبعد إنشاء المجلس في عام 2016 ، اعتُبر تقدماً كبيراً في تعزيز سيادة القانون وفصل السلطات واستقلالية القضاء. وسبق **قرار** حل المجلس سلسلة من الهجمات اللفظية من الرئيس الذي اتهم الجهاز القضائي بالفساد وتحذّر عن ضرورة "تطهير" القضاء من الفساد. وأشارت السيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى أن **حل** المجلس الأعلى للقضاء انتهاك واضح للالتزامات تونس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويُعتبر حل المجلس محاولة أخرى للحيلولة دون مراقبة السلطة التنفيذية اللازمة وبشكل إساءة كبيرة لاستقلالية القضاء وفصل السلطات وسيادة القانون.

تعديلات تقييدية تسعى إلى الحد من حقوق الجمعيات

نعرب عن قلقنا إزاء مشروع **تنقيح** المرسوم عدد 88 لعام 2011 المؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011 المتعلق بالجمعيات الذي يسعى إلى الحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بحرية ويقوّض حرية تكوين الجمعيات. ولم تعلن السلطات بعد عن المشروع المقترح، ونعرب عن قلقنا من إمكانية التعجيل بتمريره دون إجراء المشاورات الكافية مع المجتمع المدني وعموم الناس. وتشمل التعديلات **أحكاماً** غامضة وقد تمنح السلطات صلاحيات تقديرية للتدخل في أنشطة منظمات المجتمع المدني. وأما **القانون الحالي**، فتصبح الجمعيات بموجبها ذاتاً معنوية بمجرد تقديم تصريح بالتأسيس للسلطات المعنية، بينما يزيد مشروع القانون الجديد الشروط البيروقراطية لتسجيل الجمعيات. ووفق مشروع التنقيح، لا يمكن منح الجمعيات شخصية معنوية إلا بعد موافقة السلطات على طلب تسجيلها ونشر الإعلان بعد ذلك في الرائد الرسمي. وإذا أصبح قانوناً، قد تُجبر العديد من الجمعيات على العمل خارج نطاق القانون لأن السلطات قد تستهدف المجموعات التي تعمل على مسائل تُعتبر حساسة بالنسبة للدولة وتؤخر الإعلان عن تسجيل المجموعة في الرائد الرسمي إلى أجل غير مسمى. وتمنع الجمعيات من العمل على مسائل تشكّل في نظر الدولة تهديداً على "وحدة الدولة ونظامها الديمقراطي" ولا تسمح للجمعيات بالحصول على الأموال أو التبرعات أو الهبات إلا بعد ترخيصها من اللجنة التونسية للتحليل المالية. وتتعارض هذه التعديلات مع المبادئ التوجيهية الإقليمية والدولية المتعلقة بحرية التجمع في مجال حقوق الإنسان وستعيق بشكل خطير حرية تكوين الجمعيات في تونس.

تفاقم الاستبداد مع تركيز الرئيس السلطة في يده على نحو متزايد

في 25 تموز/يوليو 2021 **علق** الرئيس سعيد البرلمان ورفع الحصانة البرلمانية وأقال رئيس الحكومة وسيطر على مكتب النائب العام باستخدام الفصل 80 من الدستور. وأشار إلى الأزمة السياسية التي تواجهها البلاد وعدم قدرة الدولة على إدارة جائحة كوفيد-19 المتفاقمة والتحديات الاقتصادية باعتبارها الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ هذه **الإجراءات**. وأقال أربعة أعضاء في

البرلمان وفرض قيودًا على سفر بعض المسؤولين الحكوميين وتنقلهم. وفي 22 أيلول/سبتمبر 2021 ، احتدمت الأزمة الدستورية بعد إصدار الرئيس سعيد من جانب واحد **مرسوما رئاسيا** يلغي العديد من مواد الدستور ونقل السلطات التشريعية والتنفيذية لرئيس الحكومة إلى يد الرئيس. وبتركيز السلطة بهذه الطريقة، **وضع** الرئيس سعيد نظاما غير ديمقراطي دون الضوابط اللازمة على تجاوزات الدولة. وتزامن هذا التركيز للسلطة مع الاحتجاجات التعسفي وحظر السفر ضد أشخاص ينتقدون هذه الإجراءات الحكومية، ووضع قيود على الصحفيين ومنافذ إعلامية وقمع الاحتجاجات السلمية. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ، حجزت قوات الأمن معدات البث التابعة للقناة التلفزيونية الزيتونة بعد أن أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهياكا) قرارها بأن القناة كانت تعمل خارج نطاق القانون. وقبل ذلك، اعتقلت السلطات المذيع التلفزيوني في قناة الزيتونة عامر عياد في 3 تشرين الأول/أكتوبر واتهم بتآمره ضد أمن الدولة. واعتُقل بعد قراءة قصيدة على الهواء مباشرة كتبها الشاعر العراقي أحمد مطر المعروف بهجاء الحكام المستبدين. وانتقد أيضا الإجراءات التي اتخذها الرئيس سعيد. وتأسست الشبكة التلفزيونية الزيتونة في عام 2012 بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق بن علي. ولا تزال قناة الجزيرة، حتى يومنا هذا، تعمل من الحديقة الأمامية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعد مدهامة مكاتبها في تموز/يوليو 2021 ومصادرة مفاتيح المكتب. ولم تمنح القناة الإذن بتغطية الأحداث وتعمل حاليا باستخدام مقاطع تصويرية مستعارة.

التغييرات المقترحة للدستور التونسي

أعلن الرئيس سعيد، في خطابٍ موجهٍ للأمم في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021 ، عن خريطة طريق من جانب واحد من أجل الانتقال السياسي وإجراء مشاورات عبر الإنترنت بشأن الإصلاحات الدستورية والسياسية تنطلق في كانون الثاني/يناير 2022 . وحسب خريطة الطريق، ستؤسس لجنة وطنية لاستعراض المقترحات المطروحة خلال المشاورات الإلكترونية المتعلقة بالدستور الجديد في 22 آذار/مارس 2022 ودمجها. وسيلي ذلك استفتاء بشأن الدستور في شهر تموز/يوليو وانتخابات تشريعية في 17 كانون الأول/ديسمبر. وإذا طُبقت خريطة الطريق بشكلها الحالي، فإنها تمديد عمليا حالة الطوارئ لسنة أخرى وتعطي الرئيس سعيد الوقت لمواصلة تعزيز سلطاته وإسكات المنتقدين. وإذا أُجريت الانتخابات في شهر كانون الأول/ديسمبر، فهذا يعني أيضا أن الرئيس سعيد سيكون قد حلّ فعليا البرلمان. وتجاهل أيضا جميع الدعوات التي وجهتها مختلف الفئات في تونس لتنظيم حوار وطني، بما في ذلك المقترحات التي قدّمها الاتحاد العام التونسي للشغل لإحداث لجنة تشاورية وطنية من أجل ضمان إطار قانوني للإصلاحات الاجتماعية والسياسية الشاملة.

الاعتداءات المستمرة على حرية التجمع واستهداف المتظاهرين

في 14 كانون الثاني/يناير 2022 ، فرّقت قوات الأمن بالقوة احتجاجات سلمية كانت تحتفي بالذكرى الحادية عشرة لتنجي الرئيس الأسبق بن علي، وتعرب عن مخاوفها تجاه الإجراءات التي اتخذها الرئيس سعيد لتعزيز السلطة. واستخدمت قوات الأمن العصي وخرطوم المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق الاحتجاجات، مما خلف إصابة العديد من المتظاهرين. واستخدم العنف أيضا لقمع المظاهرات في كانون الثاني/يناير 2021 ، واعتُقل أكثر من 1300 متظاهر على ضوء خروج المتظاهرين احتجاجًا على الظروف الاقتصادية الصعبة والفساد والإفلات من العقاب وقمع الشرطة في أنحاء البلاد. و **انتشرت** قوات الأمن حول شارع الحبيب بورقيبة في تونس العاصمة، وهو نقطة الالتقاء المعتادة لمظاهرات عام 2011 ، ومنعت المتظاهرين من الوصول إلى الشارع واعتُقل العديد من المتظاهرين. واستُهدف أيضا الصحفيون الذين قاموا بتغطية الاحتجاجات لأن الشرطة طلبت منهم المقاطع المصورة لما غطوه خلال الاحتجاجات.

ويصنّف **سيفيكوس مونتور**، وهو منصة إلكترونية تتعقب التهديدات التي يتعرّض لها المجتمع المدني في بلدان حول العالم، الفضاء المدني، الفضاء المتاح أمام المجتمع المدني في تونس، بكونه **معرقلا**. وفي الوقت الحالي، تونس مدرجة أيضا في قائمة المراقبة التابعة لسيفيكوس مونتور.

التوصيات

سعيًا لاستعادة النظام الدستوري وسيادة القانون وإبطال التعسف في استعمال السلطة، نوصي الأطراف التالية بما يلي:

الحكومة التونسية:

مراجعة خريطة الطريق السياسية وإطلاق عملية مشاورات تضم كافة أصحاب المصلحة من أجل العودة إلى النظام الدستوري وسيادة القانون واستقلالية القضاء عن طريق التفاوض.

وقف المشاورات الإلكترونية الجارية لوضع دستور جديد وإحداث لجنة تشاورية وطنية من أجل ضمان إطار قانوني للإصلاحات الاجتماعية والسياسية الشاملة.

استعادة سلطة المجلس الأعلى للقضاء بشكلٍ كاملٍ وإعادة امتيازات كافة أعضائه لتعزيز استقلاله في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل القضائية.

إبطال كافة الأحكام التقييدية الواردة في القانون عدد 88 لعام 2011 المؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011 والتشاور على نطاقٍ واسعٍ مع المجتمع المدني وعموم الناس والمعارضة السياسية والنقابات قبل اقتراح أي تعديلات قانونية مستقبلاً.

الاستعادة الكاملة لسلطات البرلمان، وإرجاع الحصانة لجميع أعضاء البرلمان، والتوقف عن تعريض البرلمانين الذين يتحدثون عن تجاوزات الدولة لاضطهادٍ قضائيٍّ وقيودٍ على السفر.

إرجاع كافة حقوق البث لقناة الزيتونة التلفزيونية على نحو كاملٍ وتسليم جميع المعدات المحجوزة والتوقف عن استهداف المنابر الإعلامية المستقلة.

وقف المشاورات الجارية عبر الإنترنت بخصوص وضع دستور جديد وإحداث لجنة تشاورية وطنية من أجل ضمان إطار قانوني للإصلاحات السياسية والاجتماعية.

ضمان فصل السلطات بين الهيئة التنفيذية والتشريعية والقضائية وفقاً للدستور.

الاتحاد الأوروبي:

توجيه نداء عاجل إلى الرئيس سعيد لإعادة سلطة البرلمان والمجلس الأعلى للقضاء واتخاذ خطوات فورية لضمان فصل السلطات وفقاً للدستور.

تنظيم مؤتمر دولي بشأن تونس لمعالجة حالة حقوق الإنسان، والبحث عن حلول للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، واستعادة سيادة القانون.

إعطاء الأولوية لبرامج التعاون التي تستهدف المجتمعات المحلية في تونس وعامة الناس على نطاقٍ أوسع، والتي ستُخرجهم من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتفسح المجال للمشاركة السياسية.

المجتمع الدولي:

ينبغي أن يدعو الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا على نحوٍ عاجلٍ الرئيس سعيد لإعادة النظام الدستوري وسيادة القانون ووقف تركيز السلطة في يده.

قائمة المنظمات الموقعة:

1. ACSIS Haiti
2. Action for Change
3. ACTIVISTS FOR CHANGE
4. Admiral development organization
5. Adopt A Goal For Development Initiative
6. African Development and Peace Initiative (ADPI)
7. AfricanDefenders, Pan African Human Rights Defenders
8. Ambo University
9. Amnesty International

10. ArtLords
11. Association des jeunes pour le développement et la protection des droits de l'homme
12. Association for Promotion Sustainable development
13. Aswa Community Development Initiative-ACDI
14. Atlas Movement
15. Audit Consult
16. Bangladesh Institute of Human Rights (BIHR)
17. BIFERD
18. BOLCRIS INTERNATIONAL
19. Brain Rest Project
20. Brothers keeper organisation
21. Burundi Child Rights Coalition
22. CAAHRI
23. Centre for Economic Social Cultural Rights in Africa (CESCRA)
24. CHILDREN AND YOUNG PEOPLE LIVING FOR PEACE (CYPLP)
25. Circles of Hope Community Support Group for PLHIV/AIDS
26. CIVICUS: Global civil society alliance
27. Club of Rome - EU
28. Community development Pathway foundation
29. Community Empowerment for Creative Innovation
30. Community Health Education Sports Initiative Zambia
31. Community initiative action group Kenya
32. Community Support for Development in Kisumu
33. Creative and Progressive Initiatives Development Organization (CAPIIDO)
34. Cultural Youth Initiative Movement of Nigeria
35. DISA
36. Economic Empowerment and Human Rights Sierra Leone
37. Education 4 Global Citizenship
38. Emoghene Coop Finance Ltd.
39. Entrepreneurship Initiative for African Youth (EIFAY Africa)
40. FABIO
41. Foundation for Democracy and Accountable Governance (FODAG)
42. Foundation for Intercultural and Interreligious Dialogue Initiatives (FIIDI)
43. Gender Equality Club Nigeria
44. Give Hope Uganda
45. Global Socio-economic and Financial Evolution Network (GSFEN)
46. Godh Pakistan
47. GRAMEEN DEVELOPMENT SOCIETY (GDS)
48. Grassroot Development Support and Rural Enlightenment Initiative
49. Gray2Green Movement
50. Hope Community Foundation Africa

51. I4C Hub Afrique
52. IDOI
53. Initiative for AMR
54. Initiative Of Ruban Youths For Development
55. Inspiration Lifeline
56. INSPIRIT Creatives
57. Integrated Agricultural Association (I.A.A)
58. Intelligent INITIATE FOR PEACE AND SECURITY CONSCIOUSNESS
59. International Association for Political Science Students
60. International Movement for Advancement of Education Culture Social & Economic Development (IMAECSED)
61. Intersection Association for Rights and Freedoms
62. Jesmak Health & Safety Center
63. JOINT Liga de ONGs em Moçambique
64. Justice Development and Peace Commission
65. Justice House
66. Justice Makers Bangladesh
67. Kanishksocialmedia
68. Key populations Uganda
69. Kuza Livelihood Improvement Projects
70. Law Society of Azerbaijan
71. Liberia Youth Initiative for Peace and Sustainable Development
72. Libertarianism platform
73. Libration group afikpo
74. Mekaele Locate
75. Migrant Workers Association of Lesotho
76. Murray Law House
77. NAJIm fashion world
78. NATIONAL COALITION OF HUMAN RIGHTS DEFENDERS UGANDA
79. Nelson Nohashi Ministry
80. Nigeria association of social workers
81. Nigerian Youths SDGs Network
82. Northern Regional Youth Network
83. Organisation for défense of human Rights
84. Pan - African Peacemakers Alliance (PAPA)
85. Parliamentary Network Africa
86. Pasifika Foundation for Research and Development
87. PEACE BUILDING TEAM
88. PEOPLE'S FEDERATION FOR NATIONAL PEACE AND DEVELOPMENT(PEFENAP)
89. REDECIM
90. RUKIGA FORUM FOR DEVELOPMENT (RUFODE)

91. Rural Infrastructure & Human Resource Development Organization (RIHRDO)
92. Sauti ya Haki Tanzania
93. Save the Climat
94. Sayodhya Hyderabad
95. Seeds of Hope Madagascar
96. Shanduko Yeupenyu Child Care
97. Shreeniti
98. Sierra Leone School Green Clubs
99. Somact
100. South Sudan Community Change Agency
101. TALENT PROVE YOUTH ORGANIZATION-SL
102. Teca Manica
103. Tech Knowers Environs Association
104. The Awakening
105. The Institute of Cultural Affairs
106. The PLENTI Project
107. The Wave Ke
108. TIMRAN
109. Tumaini
110. Uganda Network of Businesses(UNB)
111. Ukato International School
112. Volunteer Activists Institute
113. Vusda Enterprises
114. Welfare of Children and Youth Association
115. Widop Charity organization
116. Women for change
117. Women in Action
118. World Literacy Foundation
119. World Public Health Nutrition Association
120. Wyatt Development Center
121. Young League Pakistan
122. Youth Advancement & Growth Initiative

123. Youth Advocacy champions
124. Youth Advocates for Change
125. Youth Empowerment and Protection Civil Society
126. Youth for Change and Development Organization
127. Youth For Climate Tunisia
128. Youth For Good Nepal
129. Youth on Rock Foundation
130. Zambian Governance Foundation
131. Zimbabwe Initiative for Peace and Research